

بيان صحفي

اعتقالات منهجية بحق المسلمين في تatarستان وبشكيريا (مترجم)

بدون لفت أنظار وسائل الإعلام قامت الأجهزة الأمنية في تatarستان وبشكيريا بمداهمات واعتقالات واسعة بحق المسلمين بسبب الاشتباه بمشاركتهم في أعمال حزب التحرير. في المجمل تم القيام بأكثر من ٢٠ عملية مداهمة واعتقال في قازان وسيبالي وبايماك يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيو.

وكنتيجة لهذه الاعتقالات في تatarستان تم توجيه تهمة بحسب القسم الأول من المادة ٢٠٥,٥ من القانون الجنائي لروسيا الاتحادية (تنظيم أعمال منظمة إرهابية) لكل من زيناتوف إيلنار وهو من مواليد ١٩٨٣. وتولياكوف مارات من مواليد ١٩٧٩. وفي بشكيريا وبحسب المادة نفسها تم وضع كل من ساجادييف اينور، والسينباييف شوكت وياناشيف ايناز، تحت الإقامة الجبرية، وإلى الآن لم يعرف بعد مكان وجود كاراسبايف روستام. أما بقية المعتقلين فقد أخلي سبيلهم بدون توجيه لهم لهم.

معاونو جهاز الأمن الفدرالي الروسي في بشكيريا وتatarستان قاموا بتنفيذ هذه الحملة بشكل متزامن تقربيا وبعد ذلك انتقلوا إلى تلفيق لهم جنائية بحق المشتبه بأنهم من أعضاء في حزب التحرير.

هذا الفعل المتزامن في الجمهوريات الجاريات يمكن تفسيره بما يلي: إنه في ١٦ أيار قام السكرتير العام لمجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشايف بزيارة مدينة قازان، حيث إنه عقد اجتماعا عاجلا مع رئيس مقاطعة بروفليجسكي الاتحادي والمسؤولين الاتحاديين بخصوص مسألة (الإرهاب والتطرف). بغض النظر عن أن التقارير المعلنة كانت تحت بند (سري)، وعلى ما يبدو أن نتائج هذا الاجتماع يجب أن تقر مواد أخرى لمحاربة (الإرهاب) في القانون الجنائي، أي أن اعتقال المسلمين في جمهوريات حوض الفولغا يتم إملاؤها بحسب الخطة المصادق عليها لمكافحة ما يوصف بـ(الإرهاب). وليس اقتراح جريمة ذات طابع إرهابي.

ويبقى الأساس الوحيد لتلفيق التهم بحق أعضاء حزب التحرير كما هو سابقا، وهو ما لم يتم تبريره من المحكمة العليا في العام ٢٠٠٣ حيث تم وضع حزب التحرير على لائحة المنظمات الإرهابية، ولذلك فإن تصرف الأجهزة الأمنية لا يمكن تسميته إلا عنفاً وملحاقات بسبب الاعتقاد.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في روسيا